التحول الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030)

The structural transformation of the Algerian economy within the framework of the new economic growth program for the period (2016-2030)

بن داودية وهيبة[1]

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف -الجزائر

w.bendaoudia@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 20 /2021/12 تاريخ القبول: 01 /2022/02 تاريخ النشر: 03 /2022/03

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلي تحليل مؤشرات التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري قبل وبعد وضع الجزائر لبرنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030) ، وتم التوصل إلي نتيجة أن برنامج النمو هذا يواجه تحديا يتمثل في تراجع قدرة الدولة على الحفاظ علي النمو بواسطة الاستثمارات العامة ونوعية مؤسساتها، وهذا ما أدي إلي بطء التحول الهيكلي للاقتصاد، ويعد قطاع المحروقات الدعامة الرئيسية للنمو الاقتصادي،حيث تمثل الصناعة خارج المحروقات أقل من 15% من القيمة المضافة للاقتصاد، ولم تتحسن الإنتاجية عموما بشكل كبير، حيث بلغ متوسط نمو الإنتاجية الإجمالي1.11% فقط خلال هذه الفترة (1990-2018)، ما يتطلب تسريع وتيرة التنويع؛ وإعادة توجيه السياسة الصناعية نحو المنتجات الأكثر ديناميكية وعالية القيمة المضافة والكثافة من التكنولوجيا، وتنمية القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: برامج التنمية ، التنويع الاقتصادي، التحول الهيكلي، تركز الصادرات.

Abstract:

The We aim through this study to analyze the indicators of the structural transformation of the Algerian economy before and after Algeria's development of the new growth program for the period (2016-2030), and the conclusion was reached that the growth program faces a challenge represented in the decline of the state's ability to maintain growth through public investments and the quality of its institutions. This leads to a slow structural transformation of the economy, as the non-hydrocarbon industry represents less than 15% of the added value of the economy, and productivity in general did not improve significantly, as the average total productivity growth reached only 1.11% during this period (1990-2018), which requires accelerate diversification.
***Keywords**: development programs, economic diversification, structural transformation, export concentration.*

مقدمة:

تبين تجارب كل من الدول النامية والناشئة، خصوصا الآسيوية منها، بأن هذه الدول لم تكن لتحقق التنمية الحقيقية إلا عبر التحول الهيكلي لها، كما تبين الدراسات بأن الانتقال من دول ذات دخل ضعيف إلى دول ذات دخل متوسط يمر عبر التنويع الواسع للاقتصاد، وتشير أيضا إلى دور الدولة الفعال في هذه العملية. ويعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصادات الريعية التي تعاني من بطء وتيرة النمو ومن ضعف تخصص الإنتاج وتنوع الصادرات، الأمر الذي كشف عن شدة هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات أسعار

1 - المؤلف المرسل: بن داودية وهيبة : w.bendaoudia@univ-chlef.dz

النفط والمواد الأولية، وهذا ماجعل الدولة تضع برنامجا اقتصاديا جديدا للفترة (2016-2030) تطمح من خلاله إلي تحقيق تحول هيكليا لاقتصادها وهذا بعد فشل برامجها التنموية السابقة في ذلك، خاصة وأن هذا البرنامج يتضمن ويدمج العديد من أهداف التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة: وبناءا علي ماسبق نطرح السؤال التالي:

هل يمكن لنموذج النمو الاقتصادي للفترة (2016-2030) أن يحقق التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري لغرض التنويع الاقتصادي ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضية التالية: يعتبر نموذج النمو الاقتصادي للجزائر للفترة (2016- 2030) نموذجا طموحا ، قد تواجهه قيود اقتصادية أثناء التطبيق.

هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلي تحليل مضمون برنامج النمو الاقتصادي الجديد للجزائر للفترة (2016-2030) فيما يتعلق بالتحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري بالإضافة إلي تحليل مؤشرات التحول الهيكلي خلال تطبيقه.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من أهمية دور التحول الهيكلي في التنمية الاقتصادية حيث يتمثل في تنويع الاقتصاد وتحسين الإنتاجية وامتصاص البطالة وتوفير الموارد المالية وتحسين الدخل الفردي وغيرها من التحديات التي تعاني منها الدول النامية وبالأخص الجزائر التي تسعي من خلال البرامج التنموية إلي تنويع اقتصادها بعدما تدهورت مداخيلها الريعية من النفط بسبب عدم استقرار أسواق النفط والتوجه الدولي إلي الطاقات المتجددة البديلة .

المنهج:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف عناصر نموذج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030) وتحليل مؤشرات التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990- 2018).

أقسام الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة سنناقش العناصر التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتحول الهيكلي؛

المحور الثاني: سياسات التحول الهيكلي في الجزائر في ظل برنامج النمو الاقتصادي الجديد خلال الفترة (2016-2030) ؛

المحور الثالث: تحليل مؤشرات التحول الهيكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) ؛

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتحول الهيكلي؛

لقد تعددت التعاريف المعطاة للتحول الهيكلي في الأدبيات الاقتصادية وفيمايلي ندرج أهم هذه التعاريف:

أولا: تعريف التحول الهيكلي:

تركز نظريات النمو الاقتصادي على أن التقدم التقني وتراكم رأس المال المادي والبشري، كلها عوامل أساسية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، غير أن النمو يتركز في المراحل المبكرة من التنمية في عدد محدود من القطاعات المنخفضة الإنتاجية المصحوبة بتقدم محدود من الناحية التكنولوجية، ثم أن النمو يحدث بعد ذلك أساساً من خلال ظهور أنماط جديدة من الأنشطة الأكثر إنتاجية، وتنطوي هذه العملية، التي تسمى التحول الهيكلي، على إعادة تخصيص الموارد من الأنشطة القديمة نحو الجديدة، ومن القطاعات الأقل إنتاجية إلى تلك

الأكثر إنتاجية. وهذه الفكرة قديمة في الاقتصاد الإنمائي، حيث تعود إلى عهد آرثر لويس على الأقل، فهو الذي استرعى الانتباه إلى الثغرات الإنتاجية الكبيرة بين القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية (Africa, Misallocation of resources, structural transformation and productivity growth in North Africa , 2015, p. 1) ، وأشار إلى أن إعادة توزيع العمالة من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الحديثة من شأنه أن يؤدي إلى زيادات كبيرة في الإنتاجية. ذلك أن نمو الإنتاجية يمكن تحليله إلى عنصرين هما: ضمن القطاعات وفيما بين القطاعات .فالأول هو نمو الإنتاجية من خلال تحسين الإنتاجية ضمن القطاعات والثاني هو الذي يسمى التحول الهيكلي.وهذا ما أشارت إليه أغلب التعاريف المعطاة للتحول الهيكلي وندرج فيمايلي أهمها:

– التحول الهيكلي هو إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية من القطاعات الأولية (الزراعة) إلي الصناعة والخدمات، ويتميز بزيادة الدخل والإنتاجية عبر القطاعات، وتوسع الاقتصاد في المناطق الحضرية ، وانخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الخام، وتوسيع التجارة المحلية والدولية، وزيادة التخصص وتقسيم العمل (حدة، 2020، صفحة 19).

– التحول الهيكلي هو زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري، وإحداث تغيرات جذرية هيكل الإنتاج والطلب والتجارة، واستخدام عناصر الإنتاج، بالإضافة إلي الانتقال إلي زيادة مستويات التمدن ومعدلات التعليم وتوقع الحياة، بالتوازي دخول الأفراد للوصول إلي مرحلة التنمية المتقدمة (نصر، 2008، صفحة 3).

ولقد عرف تشينري في كتابه (1963-1989) متغيرات التحول الهيكلي والتي يصنفها في خمس فئات وهي (أصرف، 2016، صفحة 35):

- الإنتاج الذي يمثل حصة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة، الصناعة والتعدين، والخدمات)من الناتج المحلي الإجمالي مع تفصيل الصناعات التحويلية.
- الطلب ويشمل حصة الاستهلاك العام والخاص والاستثمار والادخار المحمي والصادرات والواردات من الناتج المحلي.
- التجارة ويشمل تركيبة الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي (حصة المواد الأولية والغذاء والسمع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة –صادرات زراعية، صناعية، غذائية، صادرات المواد الأولية، صادرات المنتجات المصنعة)
- العمالة يشمل تركيبة العمالة من حيث القطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات)ومعدل مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة، والبطالة.
- المتغيرات السكانية والاجتماعية :معدل الخصوبة ومعدل توقع الحياة عند الولادة، نسبة سكان المدن، الأمية، مؤشر توزيع الدخل.

ثانيا: سياسات التحول الهيكلي:

من أجل تحسين بيئة الأعمال وتحقيق تحول هيكل نحو قطاعات ذات إمكانيات نمو عالية، تعتمد الحكومات تدخلات سياساتية متنوعة .ويمكن لهذه السياسات التدخلية أن تكون سياسات انتقائية أو وظيفية. وتهدف السياسات الانتقائية(أو العمودية)إلى تحقيق التحول الهيكلي من خلال استهداف قطاعات أو تكنولوجيات أو مهام محددة .ويعتقد أن هذه القطاعات تعزز الإنتاجية وفرص العمل ونقل التكنولوجيا والتصدير والنمو. ومن ناحية أخرى، فإن الهدف من السياسات الوظيفية(أو الأفقية) هو تحسين مناخ الأعمال والاستثمار عموما من خلال دعم تشغيل الأسواق بشكل عام (عزاوي، 2017، صفحة 161). وتشكل السياسات التجارية لتشجيع التصدير، وسياسات المنافسة لتسهيل دخول الشركات المبتكرة أو سياسات أسعار الصرف لضمان الميزة التنافسية في الأسواق العالمية لجميع الشركات المصدرة، بعض الأمثلة على السياسات الوظيفية

المحور الثاني:سياسات التحول الهيكلي في الجزائر في ظل برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030) :

لقد وضعت الحكومة الجزائرية خمس برامج للتنمية خلال الفترة (2001-2020) ، تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001- 2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، البرنامج الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014) ، برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019) ، كان الهدف من هذه البرامج تحقيق التحول الهيكلي لقطاعات اقتصادها، وعلي الرغم من تحقيق هذه البرامج لنتائج ايجابية علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي غير أنها لم تحقق التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري وذلك لاعتمادها علي النفط مانتج عنه ضعف تخصص الإنتاج والصادرات. لذلك قامت الجزائر بوضع برنامج جديد للتنمية تحت مسمى البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي للفترة (2016-2030) حيث تركز فيه بشكل كبير علي تنويع الاقتصاد وتحقيق التحول الهيكلي له وفيمايلي نقدم أهم معالم هذا النموذج.

أولا:تعريف برنامج النمو الاقتصادي الجديد خلال الفترة (2016-2030) :

اعتمدت الجزائر شهر جويلية سنة 2016 نموذج جديد للنمو الاقتصادي ، حيث تم مراجعة هذه الوثيقة المرجعية واعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 ، وهي تستند علي نهج متجدد للسياسة المالية مع مسار (2016- 2019) ومن ناحية أخرى علي منظور تنويع وتحول الاقتصاد بحلول عام 2030 (زقرير، 2018، صفحة 120).

وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال (محمد، 2020، صفحة 55).

يهدف هذا النموذج بشكل عام تحقيق أهداف علي مستويين رئيسيين ، الأول يتعلق بالميزانية والثاني يتعلق بتنويع الاقتصاد الوطني. في جانب الميزانية :كان يهدف النموذج الاقتصادي الجديد في جانبه المتعلق بالسياسة الميزانية إلى ثلاثة أهداف رئيسة أفاق2019 تتعلق بتحسين إيرادات الجباية العادية لتغطي على الأقل نفقات التسيير، تقليص معتبر في عجز الميزانية، تعبئة الموارد الإضافية الضرورية من السوق المالي الداخلي، أما في جانب تنويع الاقتصاد الوطني آفاق2030 : تمثلت في:

-تنويع الاقتصاد للسماح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع؛

-مضاعفة حصة الصناعة التحويلية كقيمة مضافة ب 10 % من الإنتاج الداخلي الخام أفاق 2030.

-عصرنة القطاع الفلاحي مما يسمح ببلوغ هدف الأمن الغذائي وتحقيق هدف تنويع الصادرات؛

-الوصول إلى مرحلة الانتقال الطاقوي، مما يسمح ببلوغ نسبة النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة 3 + %سنويا؛

-تنويع الصادرات، بمنحى مدعم بوتيرة منتظمة لنمو الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة.6.5 %

ثانيا:مراحل برنامج النمو الاقتصادي الجديد: تمثلت في ثلاثة مراحل وهي (لزهر، 2019، صفحة 13):

1. مرحلة الإقلاع من 2016 **إلى**2019 هي مرحلة تسعى لرفع مؤشرات أداء جميع القطاعات، وارتكزت الحكومة في هذه المرحلة على سيناريوهان مع مراعاة تقلبات أسعار المحروقات، حيث تم الإبقاء على سعر الصرف في الفترة مابين 2016 و 2019 في معدل 108 دينار للدولار الواحد. ونسبة التضخم في حدود 4 %. أما السيناريو الأول :حد أدنى دون تصحيح في الموازنة، يتوقع معدل سعر المحروقات ب 50دولار للبرميل في 2019 ، مع الإبقاء على مستوى تطور النفقات العمومية في جانب المتعلق بالتجهيز، هذا السيناريو يتوقع تدهورا واختلالا للتوازنات الداخلية والخارجية مما يضاعف من عجز الخزينة، وبالتالي مضاعفة مستوى المديونية الداخلية وتدهور لميزان المدفوعات.

والسيناريو الثاني :يتوقع ناتج عائد الخزينة سلبي ب 1.9 -% من الإنتاج الداخلي الخام وفائض في ميزان المدفوعات ب 2.2 + مليار دولار مستبعدا مخاطر المديونية الداخلية والخارجية ومدعما احتياطي الصرف المقدر بما يعادل 27 شهرا من الاستيراد.

2. مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 :

تسمح هذه المرحلة بتحقيق تثمين القدرات الخاصة للارتقاء بالمستوى الاقتصادي و تدارك التأخر. إن مرحلة الانتقال، التي توجد على أغلب المؤسسات العمومية الخاصة أو المختلطة، تقتضي بأن تستفيد منتجاتها من السلع والخدمات ذات الأولوية في السوق الوطنية. ومن أجل استعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات خارج المحروقات من خلال التقليل من الواردات، وضعت الحكومة إستراتيجية وطنية للصادرات أفاق 2023 ، ترمي بصفة عامة إلى تحسين مناخ الأعمال في الجزائر بهدف جدب الاستثمار الخارجي ودعم تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وكذا تعزيز قدرات و نوعية التسيير عند الشركات الناشطة في مجال التصدير.

3. مرحلة الاستقرار أو مرحلة الدمج والالتقاء من 2026 إلى2030 :

والتي تتحقق فيها التوازنات للاقتصاد الوطني، حيث يستنفد الاقتصاد الوطني في أخره قدراته الاستدراكية لتلتقي حينها مختلف متغيراته عند نقطة التوازن.

ثالثا: أهداف التحول الهيكلي في برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030) :

يبدو أن الجزائر تعول على برنامج النمو الاقتصادي الأخير للفترة (2016-2030) الذي وضعه عام 2016 في تحقيق مسار مستدام لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 6.5 %سنوياً خلال الفترة (2020-2030) ، ما يسمح بتنويع الاقتصاد على أساس زيادة الإنتاجية، والاستعاضة عن الواردات وتشجيع الصادرات غير النفطية. وفيما يتعلق بالتحول الهيكلي للاقتصاد فقد تضمن هذا البرنامج ، عدة أهداف أهمها :

- رفع الدخل بشكل كبير مع مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2.3 مرات في 15 عاماً، من 3.890 دولاراً في عام 2015إلى 8.720 دولاراً في عام 2030 ؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من القيمة المضافة من 5.3% في عام 2015 إلى 10 %من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030؛
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وبلوغ إمكاناته في تنويع الصادرات؛
- انتقال في مجال الطاقة يسمح على وجه الخصوص بتخفيض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلي إلى النصف(من 6 %سنويا في عام 2015 إلى % 3 سنويا بحلول عام 2030) وذلك بفضل سياسة الكفاءة في استخدام الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة .وبالقيام بذلك، فإن الأمر يتعلق بتغيير هيكل الاستهلاك، وذلك بوضع سعر عادل للطاقة، حتى لا يُستخرج من باطن الأرض إلا ما هو ضروري للتنمية .ومن شأن ذلك ضمان دعامة للأجيال المقبلة؛
- تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي في مواجهة تضاؤل الموارد الهيدروكربونية المتوقع خلال هذه الفترة.

رابعا: تحليل السياسات الرئيسية للتحول الهيكلي في الجزائر:

وفيمايلي نعرض أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في تحقيق التحول الهيكلي وتنويع الاقتصاد، انطلاقا من السياسة الصناعية ، فالسياسة الزراعية وساسات التحول إلي الطاقات المتجددة.

1. **السياسة الصناعية** : مر تطور القطاع الصناعي في الجزائر بعدة مراحل تنم عن خيارات وتوجهات لسياسة صناعية وُضعت استنادا إلى سياسة عامة نابعة من إرادة قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية .وهو ما يفترض أن الدولة تضطلع بدور مباشر ومهيمن في الصناعة أو على العكس تقتصر على دور المرافِق في تطوير القطاع الخاص ويمكن تلخيص مراحل تطور السياسة الصناعية في أربعة مراحل (بتصرف، 2017) كمايلي:

وتتميز المرحلة الأولى في فترة الستينات باقتصاد خاضع للرقابة والتخطيط مع تدخل كبير للدولة فيها، وخلال هذه المرحلة، تم تبرير حركات التأميم المتعددة بحجة وضع حجر الأساس لصناعة ثقيلة وصناعة للاستعاضة الواردات حيث كانت التنمية الصناعية أحد المحاور ذات الأولوية للدولة،حيث اضطلعت هذه الأخيرة بدور فعال بفرضها الرقابة على تطوير القطاع الصناعي ووضعها إستراتيجية صناعية من شأنها ضمان أهم عمليات الإنتاج الصناعي الأساسي كالصلب ومواد البناء والأسمدة لسد حاجيات القطاع الزراعي والمواد الكيمياوية... الخ. غير أن تطوير الصناعة ارتكز على قطاع النفط الذي امتص أكثر من 60 % من الاستثمارات، وهذا ما انعكس سلبا علي تنويع الاقتصاد أو تطوير القطاع الخاص.

أما المرحلة الثانية في فترة السبعينات فقد كانت مرحلة تأكيد الدور الفعال للدولة التي وضعت أسس تصنيع الاقتصاد الجزائري، وذلك في إطار أول مخطط للتنمية لأربع سنوات (1970- 1973) وكذا المخططات التي تلتها إلى غاية منتصف الثمانينات، حيث تميزت هذه المرحلة بإنشاء مجمعات صناعية عمومية كبرى قامت ببناء القطاعات ذات الأولوية في الصناعة والصناعة الغذائية تنفيذا لأهداف مخطط التنمية .ومثَّلت هذه الفترة التي تميزت بهيمنة الدولة على الصناعة وبمكانة ضئيلة احتلها القطاع الخاص، العصر الذهبي للصناعة الجزائرية التي بدأت تفقد زخمها انطلاقا من منتصف الثمانينات.

في مرحلة ثالثة امتدت من الثمانينات والتسعينات، تم تعزيز محاولة الانفتاح والليبرالية حيث أجرت الجزائر خلال التسعينات وبدعم من صندوق النقد الدولي إصلاحات هيكلية ساهمت بشكل كبير في تحرير الاقتصادها،ا وجاءت هذه الإصلاحات نتيجة الأزمة التي عاشتها منتصف الثمانينات بفعل الصدمة النفطية الارتدادية .وأدت هذه الأزمة التي تجلت في الركود شبه التام للنشاط الاقتصادي وأزمة الديون الخارجية والاحتجاجات الاجتماعية، إلى إجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة في إطار برنامج التكيف الهيكلي .وفي ذلك الوقت، أَغلقت عدة مؤسسات صناعية عامة أبوابها .وظل القطاع العام يحتكر الصناعة الثقيلة، لكن حصتها في القيمة المضافة للصناعة العامة تراجعت وارتفعت حصة القطاع الخاص حتى وإن بقيت الاستثمارات الصناعية الخاصة مرتكزة على صناعة المواد الاستهلاكية .ولم يكن لإرادة الإصلاح وإحداث التحول في الاقتصاد، الذي يمر بمرحلة التحرير، الأثر المنشود حتى وإن أحدثت بعض التغييرات وأعادت النظر في النموذج الصناعي الجزائري .وإلى غاية عام 2010 ، من الصعب اعتبار الصناعة الجزائرية صناعة متنوعة، إذ إنها تظل مرتكزة بشكل كبير على قطاع المحروقات بقطاع عام مهيمن على الصناعة الثقيلة.

واليوم، تتجه الخيارات الصناعية التي قامت بها الجزائر نحو ضرورة تحقيق تحول هيكلي للاقتصاد وتطوير الصادرات ، وانطلاقا من المكاسب الصناعية المحققة منذ الاستقلال، فقد وقعت الحكومة الجزائرية والشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون ميثاقا وطنيا للنمو الاقتصادي والاجتماعي فبراير 2014 وتتم الإشارة إليه كإطار مرجعي للسياسة الصناعية في وثيقة'' سياسة الحكومة الصناعية في مجال الصناعة والمناجم ''.وتندرج خيارات الحكومة فيما يتعلق بالسياسة الصناعية في إطار الخطة ذات الخمس سنوات للفترة (2015-2020) التي تُدرج كمحور للنمو'' مواصلة جهود إدماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي من خلال منح الأولوية للمجال الوطني المثمر لبلوغ الهدف الأساسي المتمثل في التخلص تدريجيا من التبعية للمواد النفطية .وتترجم هذه الخطة، في جزئها المتعلق بالسياسة الصناعية، في الإرادة في

تعزيز رأس المال الصناعي الموجود أساسا، من جهة، وشروع الجزائر في تنويعٍ أكبر لصناعتها من جهة أخرى .وبالتالي، تتجه الأهداف صوب تطوير القطاع الصناعي وقطاع المناجم وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية وتحسين البيئة المحفزة على الاستثمارات الصناعية وقد شملت الخيارات القطاعية للسياسة الصناعية بشكل رئيسي ما يلي(ECA, 2017, p. 23) :

-إنتاج الاسمنت، والفوسفات، والأسمدة، وصناعة الصلب، ومواد البناء المعدنية فيما يتعلق بتثمين الموارد الطبيعية؛

– الصناعات التي تساهم في تزويد القطاعات الإستراتيجية كالطاقة والطاقة المائية والزراعة؛

– الصناعة الصيدلانية باعتبارها مثالا ساطعا شاهدا عن قطاع صناعي فرعي معرض لسياسة إحلال الواردات، بما أن السوق الجزائرية تحتل المرتبة الأولى ضمن بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وكان الهدف الذي تصبو إليه السلطات الحكومية يتمثل في تغطية السوق بمعدل 70%من الإنتاج الوطني(عبر الاستثمارات المحلية والأجنبية.).

2. السياسة الزراعية: اعتمدت الجزائر سياسة الزراعة والأمن الغذائي عبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2010-2014) واسراتيجية ''فلاحة 2020 ''واسراتيجية التنمية الفلاحية والتنمية الريفية والصيد البحري أفاق 2035 ، وتدعمها في ذلك أدوات مالية، من قبيل الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، والصندوق الوطني للتنمية الريفية، وصندوق التنمية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والقرض الفلاحي''الرفيق ''و''القرض التعاوني''، و''القرض الاتحادي ''وأتخذت تدابير أخرى كذلك لتيسير الحصول علي ملكية الأراضي وتشجيع الأنشطة الزراعية في المناطق قليلة الاستغلال مثل مناطق الهضاب العليا والجنوب .وقد أفضت هذه التدابير إلى تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج الزراعي.

ولقد شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في خطة العمل استراتيجية "فلاحة 2020" هذه في عام 2016 وتهدف الخطة إلى تحسين الإنتاجية والأمن الغذائي، حيث تعتمد ثلاث ركائز وهي: الزراعة والثروة الحيوانية، والغابات والأحواض المائية، وصيد الأسماك والمائيات. وبالنسبة للركيزة الأولى، يتمثل الهدف في مواصلة الجهود المبذولة في البرنامج الخمسي للفترة (2010-2014) لإدماج الشُّعب وتحديث المستثمرات الفلاحية، وبالنسبة للغابات والأحواض المائية، يتمثل الهدف في إقامة اقتصاد حرجي منظم حول تنمية قطاع الغابات، وتشجيع المنتجات الحرجية، وتشجيع السياحة البيئية .وأخيرا، بالنسبة ل لركيزة الثالثة، مصائد الأسماك وتربية المائيات، يتمثل الهدف في حماية موارد مصائد الأسماك من أجل زيادة الإنتاج بما يمكِّن من توليد فوائض للتصدير .وبحلول عام 2020 ، يجب تحقيق الأهداف التالية: نمو بنسبة 5 %، إنتاج بقيمة 4 300 مليار دينار. معدل تشجير قدره 13 %؛ انخفاض في الواردات يزيد على ملياري دولار أمريكي؛ صادرات تزيد على مليار دولار أمريكي 1.1 (مليار دولار أمريكي)؛ إيجاد حوالي 1.5 مليون فرصة عمل. وتتضمن خطة العمل هذه أهدافا بالأرقام للإنتاج المادي لمحاصيل معينة .ويبدو هدف النمو واقعيا وبالنسبة للإنتاج ذي القيمة المضافة، فقد بلغ 2 320 مليار دينار في عام 2017، أي نصف القيمة المستهدفة. أما أهداف التجارة الخارجية(الواردات والصادرات)، فمن المرجح أن تكون هي الأكثر صعوبة في تحقيقها (لأفريقيا، 2019، صفحة 22).

ويسعى النموذج الاقتصادي الجديد (2016-2030) وخطته الخماسية للتنمية (2015-2019) إلى توطيد مكاسب سياسة التجديد الزراعية التي أطلقت في عام 2009 عن طريق زيادة استخدام الأسمدة وتعزيز الري للوصول إلى هدف 2 مليون هكتار من الأراضي المروية مقابل 1.2 مليون دولار في عام 2015. حيث سيخصص أكثر من ربع هذه الأراضي لإنتاج الحبوب .ومن المتوقع أن يصل الناتج المحي الإجمالي الزراعي إلى 20 % في عام 2019 ، وتسعى الأهداف أيضا إلى تمديد المنطقة الزراعية المفيدة لتصل إلى 10.5 ملاين هكتار

في عام 2035 مقابل 8.5 مليون 2017، ونشر نظم الري بالاقتصاد في استهلاك المياه بنسبة 65 % من مجموع المساحة المروية في عام 2020 (مقابل 50% في عام 2014.) (لأفريقيا، 2019، صفحة 23)

3.سياسات التحول للطاقات المتجددة:

يسعى البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة في ظل برنامج النمو(2016- 2030) إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء لتصل إلى 27 %، أي ما يعادل 22 ألف ميغاواط في السوق الوطنية. وهو يركز أساسا على تطوير الطاقة الكهربائية الضوئية والطاقة الريحية، واستحداث سلاسل الكتلة الأحيائية والتوليد المشرك والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية الحرارية. ويسعى البرنامج أيضا لتطوير صناعة وطنية لمعدات محطات توليد الطاقة الشمسية الضوئية ومكوناتها.

ولدعم تطوير هذا القطاع، اشرطت الحكومة علي الإنتاج المحلي للمكونات في عطاءاتها .وفي الوقت الراهن، لا يوجد إلا مصنعان لصناعة ألواح الطاقة الشمسية الضوئية بقدرة إنتاجية تراوح بن 30 إلى 50 ميغاوات.(forAfrica, 2012)

وقد أنشأت الدولة الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، والطاقات المتجددة، والتوليد المشرك، حيث يتلقى تمويلاً قدره 1 % سنوياً من الضريبة المفروضة على المنتجات النفطية .وقد أنشئت في عام 2018 هيئة للطاقة الشمسية، تجمع بن الشركات والمعاهد ومراكز البحوث، فضلا عن ممثلي الوزارات المعنية بالطاقة والصناعة، بهدف تعزيز القدرة على الإنتاج الصناعي لبعض مكونات سلاسل القيمة ذات الصلة بتكنولوجيات الطاقة الشمسية.

ويخضع القطاع لنصوص القانون رقم 09 - 04 المؤرخ 14 أوت 2004 ، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .وقد وضعت آلية في عام 2014 لتشجيع المستثمرين على أساس أسعار الراء المضمونة لمدة 20 سنة لتمكن مستثمري القطاع الخاص والعام المحلين والدوليين من المشاركة في تنفيذ هذا البرنامج .وينتظر اتخاذ تدابير أخرى(منح قطع أرضية بالدينار الرمزي،الإعفاء من الرسوم والضرائب، ومنح القروض المصرفية الميسرّة .)بيد أن تمويل الطاقة، الذي يمثل حوالي 10 % من الناتج المحي الإجمالي، لا يشجع أصحاب المشاريع على الاستثمار في هذا القطاع(لا يوجد حتى الآن منتجون مستقلون للكهرباء .)ولا يتضمن قانون المالية لعام 2018 أي زيادة في أسعار الكهرباء، لكن هناك خطة قيد الإعداد لخفض هذا النوع من الإعانات. وتشكل الكفاءة في استخدام الطاقة أولوية كذلك، مع تنفيذ البرنامج الوطني للنجاعة الطاقوية (2015 – 2030) ، الذي يهدف في نهاية المطاف إلى تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة 9 % وظهور صناعة محلية(إنتاج المصابيح الجيدة وسخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية والعوازل الحرارية الأرضية .)ويشمل هذا البرنامج قطاعات البناء والنقل والصناعة والإنارة العامة. وفي نهاية المطاف، من المنتظر أن يحقق عزلاً حرارياً لأكر من 100 ألف وحدة سكنية في السنة، وتوزيع 10 ملاين مصباح كهربائي منخفض الاستهلاك وتوزيع سخانات المياه الشمسية لمعالجة20 ألف متر مربع في السنة وتحويل 1.3 مليون مَركبة خاصة نحو الغاز النفطي المسيّل .وسيجري تنفيذه من خال الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، والطاقات المتجددة، والتوليد المشرك وبوضع إطار قانوني ملائم .ومن المتوقع اتخاذ تدابير تحفيزية، منها تخفيض الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة للمعدات في مجال الطاقات المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة (لأفريقيا، 2019).

ويخضع القطاع لنصوص القانون رقم 09 -99 المؤرخ 28 جوان 1999 المتعلق باستغلال الطاقة، حيث يشمل برنامج كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي نظام الحوافز التالية :دعم إجراء مراجعات خاصة بالطاقة وتقديم التمويل أو القروض الميسرة لإجراء دراسات محددة واقتناء المعدات ذات الأداء الجيد في مجال الطاقة، والتوقيع على الاتفاقات الطوعية بن الدولة والشركات من أجل إشراك الشركات الخاصة وتعزيز كفاءاتها في استخدام الطاقة والحد من انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري .وعى أساس الالتزام الطوعي

بأهداف محددة بالأرقام في مجال اقتصاد الطاقة، على مدى وفرة من ثلاث إلى خمس سنوات، سيستفيد الصناعيون من برنامج دعم ترف عليه الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة من أجل تنفيذ خطة العمل. كما وُضعت برامج للتدريب والإعلام والتوعية لمساعدة الصناعين في إجراءاتهم الكفيلة بالكفاءة في استخدام الطاقة. (لأفريقيا، 2019)

المحور الثالث: تحليل مؤشرات التحول الهيكلي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2018):

فيمايلي سنسلط الضوء علي بعض مؤشرات التحول الهيكلي لاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019):

أولا: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر :

كشفت أزمة النفط التي حدثت في عام 1986 عن نقاط الضعف الهيكلية للاقتصاد ومهدت الطريق أمام الإصلاحات التي تنقسم إلى مرحلتين. حيث شهدت المرحلة الأولى، بين عامي 1988 – 1987 و 1991 ، تنفيذ إصلاحات هامة في مجال التحرير الاقتصادي والسياسي لتدراك الخسائر الاقتصادية الكبيرة بسبب انخفاض أسعار النفط ، ومنها انخفاض الصادرات الإسمية بنسبة 55.5 % بين عامي 1984 و 1987 وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في النمو إلى 1 %في عام 1989 ، مقارنة بمتوسط قدره 5% بين عامي 1980 و 1985 وزيادة في الدين الخارجي بلغ 45.7 %من الناتج القومي الإجمالي في عام 1988 ، وإلى احتجاجات اجتماعية. (AFICA, 2019, p. 3)

وتهدف الإصلاحات التي وضعت في عام 1989 إلى جعل الجزائر تدخل مرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، وذلك بمسار تدريجي من الإصلاحات الرامية إلى القضاء على التشوهات الناجمة عن الاقتصاد المخطط .وتوقف مسار الإصلاح بسبب الأزمة السياسية في أوائل التسعينات، وفي عام 1992 ، بلغت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات 75 %، بعد أن كانت 36 %في عام 1986 وبالتالي، أدى ارتفاع الديون الخارجية إلى أزمة في ميزان المدفوعات، ما دفع الجزائر إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي .وهكذا فرضت مؤسسات بريتون وودز خطةً للتعديل الهيكلي ستُدخل البلد في فترته الثانية من الإصلاحات الرامية إلى تحرير الاقتصاد.

الشكل رقم (1): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر حلال الفترة (1990-2016)

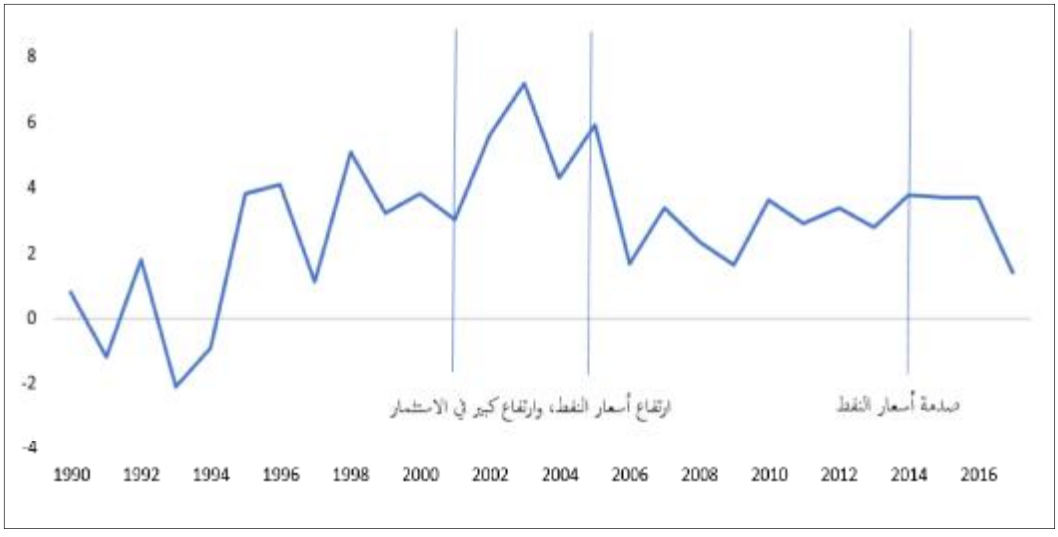

***Source**:* Algeria National Statistical Office, 2017; statistical data.

ومع ارتفاع أسعار النفط خلال عام2000، وحتى عام2014 ، كانت لدى الجزائر قدرة مالية كبيرة سمحت لها بالقيام باستثمارات عامة واسعة النطاق .وقد مكّن التحسن في أسعار النفط بين عامي 2000 و 2014 الجزائر من تأمين موارد مالية كبيرة وتمويل برامج إنمائية طموحة، بما في ذلك مشاريع الهياكل الأساسية(مثل الطريق السيار شرق غرب)وتنفيذ خطتين للإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2002 -2004) و (2005-2009) ، بميزانية إجمالية تزيد على 180 مليار دولار أمريكي .وتلت هاتين الخطتين خطة خمسية (2010-2014)، بميزانية قدرها 286 مليار دولار أمريكي وخطة أخرى (2015-2019) رُصدت لها ميزانية متوقعة بلغت 262 مليار دولار أمريكي .وقد منحت جميع خطط الانعاش الاقتصادي هذه الأولوية للإنفاق الرأسمالي. ارتفعت حصة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الحكومي من أقل من 20% في أواخر التسعينات إلى أكثر من 32 %في المتوسط خلال الفترة (2000- 2005)، و % 40خلال الفترة (2006-2014) وارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي من 1187 مليار دينار جزائري (15.6 مليار دولار أمريكي) في عام 2000إلى 6996 مليار دينار (86.9 مليار دولار أمريكي)في عام 2014 ولم تثر الزيادة الكبيرة في الجهود المالية المبذولة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد تساؤلات بشأن الاستدامة المالية العامة ما دام سعر برميل النفط مرتفعا.

ومع ذلك، كشف الانخفاض الحاد في أسعار النفط، مع هبوط سعر البرميل أكثر من 111 دولار أمريكي في المتوسط في عام 2011إلى أقل من 55 دولاراً أمريكياً في نهاية ديسمبر 2014 ، عن ضُعف الاقتصاد الجزائري .ولا يزال هذا الأخير يعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع الهيدروكربونات الذي يمثل نحو 35 % في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي ويمول 60 %من ميزانية الدولة .كما مكنت زيادة الموارد البلد من تمويل تنميته البشرية، مع تحقيق نتائج ملحوظة .فقد ارتفع المؤشر الوطني للتنمية البشرية من 0.577 في عام 1990 إلى 0.754في عام2017.(AFICA, 2019, p. 4)

غير أن هذه الجهود في مجال الاستثمار لم يكن لها مردود كاف من حيث إيجاد قدرة إنمائية محلية .وقد فشل البلد في الشروع في إحداث تحول هيكلي لاقتصاده ليكون قادرا على انتشاله من هذه التبعية :فالصناعة تمثل أقل من 5 %من الناتج المحلي الإجمالي(مقارنة بنسبة 10 % في منتصف التسعينات)، والصادرات النفطية أكثر من 95 % من مجموع الصادرات. وعلاوة على ذلك، فإن النمو في قطاع الخدمات(لا سيما التجارة والنقل، اللذين يسهمان بحصة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي)، يعتمد أيضا على الإنفاق العام، وفي نهاية المطاف على قطاع المحروقاط

ومع انخفاض أسعار النفط في عام 2014 ، زاد العجز الموازني، فقد انتقل رصيد الخزانة العامة من 4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى - 17 % في عام 2015 وأدخلت الحكومة تعديلات على الميزانية لمعالجة الانخفاض في إيرادات ضريبة النفط، وهو ما قلّص العجز في الميزانية إلى 13.2 - % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 و 8,8 -%في عام 2017 غير أنه، ومع استمرار انخفاض سعر البرميل، ثبت أن التعديلات التي أجريت غير كافية لإعادة العجز في الميزانية إلى مستوى يمكن تحمّله ولذلك قررت الحكومة استخدام التمويل غير التقليدي، في شكل إصدار سندات خزينة اشتراها مصرف الجزائر، بمبلغ 570 مليار دينار لعام 2017 حوالي 4.6 مليار دولار أمريكي .)وفي مواجهة تدهور المالية العامة، وضع البلد أيضا'' رؤية عام '' 2030 التي تحمل أهدافا للتنمية المستدامة حتى عام 2030 وتستند هذه الرؤية إلى نموذج النمو الاقتصادي الجديد، لا سيما لترشيد الإنفاق العام .والواقع أن التحويلات الاجتماعية ونفقات الموظفين تؤثر بشدة على المالية العامة، في حين أن الاستثمار الخاص لم يحلّ محل الاستثمار العام. ويهدف نموذجُ النمو الاقتصادي الجديدُ إلى ما يلي: -العودة إلى التخطيط الإنمائي كجزء من'' التدخل الليبرالي''،- وتعزيز قدرة الإدارات الاقتصادية للدولة

على التسيير ، ووضع المؤسسة في صلب السياسة الاقتصادية وتعميم معايير الأداء في إدارة المؤسسات الوطنية الكبيرة، وإجراء تقييم للسياسة العامة.

ثانيا: القيمة المضافة للقطاع :

لا يزال قطاع المحروقات يهيمن على الاقتصاد الجزائري، وهو يمثل ثلث القيمة المضافة. وخلال الفترة (2000-2009) كانت هذه الحصة قريبة من نصف الناتج المحلي الإجمالي (47 %) ومع انخفاض أسعار النفط، الذي بدأ في سنة 2014 ، استفادت الخدمات من انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما استفادت الزراعة والصناعة التحويلية، وهما المحركان التقليديان للتحول الهيكلي. ومع ذلك، فقد استفاد هذان القطاعان أكثر من غيرهما من برامج تحسين الأداء والإعانات الحكومية على مدى العقد الماضي . (AFICA, 2019, p. 9)

إن النمو لم يتجاوز في نهاية المطاف نسبة 7 % خلال الفترة (2010-2014) قد انخفض معدل النمو هذا إلى النصف تقريبا 4 % في السنوات الثلاث الماضية .بيد أنه تنبغي الإشارة إلى انخفاض في تقلب النمو، ويعود ذلك بوجه خاص إلى الأخذ بتقنيات الري الحديثة وإلى إدارة أكثر ترشيدا لمسارات المحاصيل حيث ولا تزال الزراعة تعتمد على هطول الأمطار والظروف المناخية، وتعد الجزائر ثالث أكبر مستورد للقمح ومسحوق الحليب في العالم، وذلك بعد مصر وإندونيسيا بالنسبة للقمح، والصين وفيتنام بالنسبة لمسحوق الحليب .

الشكل رقم (2): تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

المصدر: تقارير البنك المركزي الجزائري سنة 2015، 2016، 2018.

وبسبب هيمنة المحروقات على هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الصادرات، عانت الصناعة التحويلية من متلازمة الداء الهولندي، وبلغت حصة الصناعات التحويلية من القيمة المضافة الإجمالية 13% قبل عام1999 وبين عامي2010 و 2016 ، ارتفعت هذه الحصة إلى 14 %، بعد أن انخفضت إلى 10 %بين عامي2000 و2009(AFICA, 2019, p. 10) ولا يزال القطاع الخاص يشكل إلى حد كبير العنصر الغالب في أربع شعب من شعب الصناعة السبع وبالنسبة لجميع الصناعات، تبلغ حصة القطاع الخاص65 % . (ONS, 2015-2016-2018) وهذه الزيادة في حصة القطاع الخاص هي نتيجة لفك ارتباط الدولة أكثر من كونها تعكس

دينامية خاصة بالقطاع الخاص، على الرغم من البرامج المختلفة التي وضعت لدعم تنمية القطاع الخاص وضمان الارتقاء به (مصرف التنمية الأفريقي، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وما إلى ذلك).

وبلغ معدل نمو الصناعة التحويلية مؤخرا خلال الفترة (2010-2017) نسبة 4% فقط .وشهد قطاع البناء والأشغال العمومية تراجعاً في نموه إلى 6 % نتيجة لتباطؤ الاستثمار العام.

الشكل رقم (3): نمو القطاعات الاقتصادية في الجزائر الفترة (1990-2017) (متوسط النسبة المؤوية)

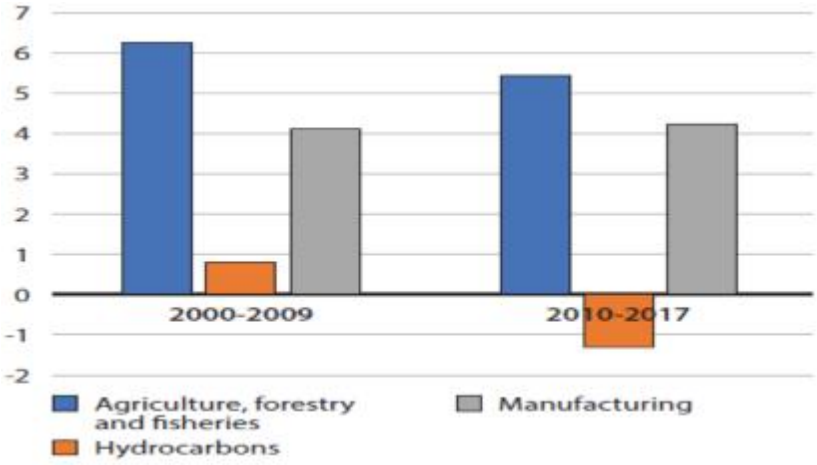

Source: (AFICA, 2019)

وعلى مدى العقدين الماضيين، شهد قطاع'' الخدمات القابلة للتداول التجاري'' أكبر معدلات النمو، بعد قطاع'' البناء والأشغال العمومية .''وتتطور'' الخدمات غير القابلة للتداول التجاري ''بنفس معدل الصناعة التحويلية تقريبا. ويهيمن القطاع العام على هذه الخدمات، سواء كان ذلك من خلال القطاع العقاري، بسبب برامج بناء المساكن الضخمة التي تنفذها الحكومة، أو من خلال الخدمات المصرفية التي لا تزال تهيمن عليها المصارف الحكومية الستة ولايزال تطور سوق الأوراق المالية يتسم بالضعف والبطء .وحتى أوت 2018، لم يكن تكوين رأس المال يتجاوز45 مليار دينار (حوالي 378 مليون دولار أمريكي)بالنسبة لناتج محلي إجمالي يبلغ حوالي 20 ألف مليار دينار.

وفيما يتعلق بالمساهمة في النمو، شكل الطلب المحلي، في كامل الفترة (1990-2016) ، محركا هاما، ويرجع ذلك بوجه خاص إلى الإنفاق العام المستدام .وفيما يتعلق بالفترتين (1990-1999) و(2010-2016) ، أدى الطلب المتنامي من جانب الأسر المعيشية والاستثمار إلى دفع عجلة النمو. وخلال الفترة (2000-2009) ، كان الطلب الخارجي، الذي شهد نموا كبيرا في صادرات المحروقات. (الدولي، 2000-2018).

الشكل رقم (4): نمو النفقات (متوسط النسبة المؤوية) الشكل رقم (5): مكونات الناتج المحلي الخام (%)

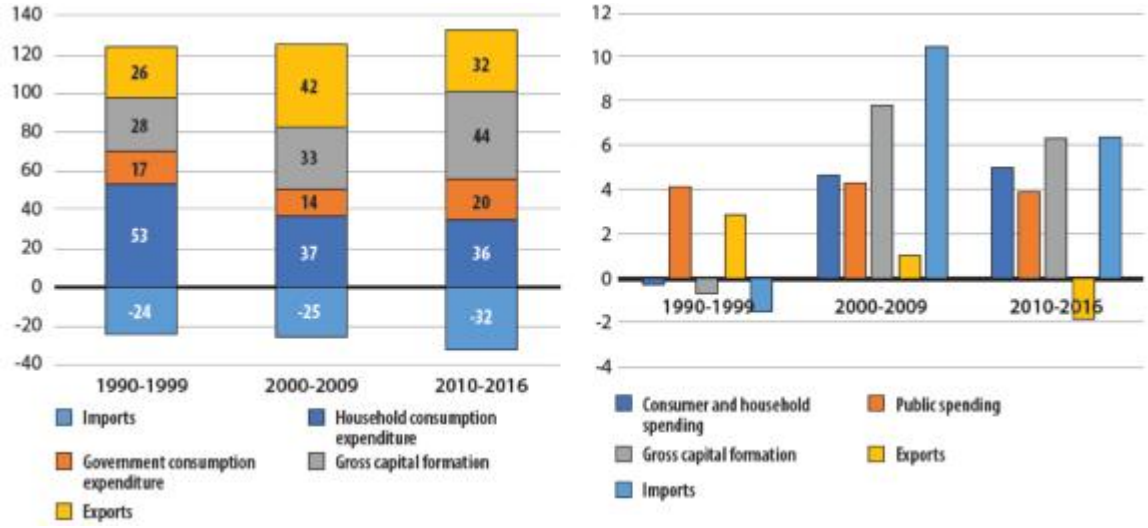

Source: (AFICA, 2019)

ثالثا: تطور إنتاجية القطاعات الاقتصادية:

يعكس تطور العمالة بحسب القطاع، على الأمد الطويل، بعض التوسع في قطاع الخدمات من قطاعات الاقتصاد الجزائري على حساب الزراعة والصناعات التحويلية حيث ارتفعت حصة قطاع الخدمات من مجموع العمالة من 50%عام 1990 إلى ما يقرب من 58.9% عام 2018 ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تشمل موظفي الإدارات المركزية والمحلية الذين يمثلون ما بين 65% و 75 %من مجموع الخدمات .ويمثل القطاع الفرعي'' التجارة'' ، الذي يشمل أساسا'' البيع بالتجزئة والبيع بالجملة % 15 ''ومثلت ''الخدمات القابلة للتداول التجاري 26%''من إجمالي الخدمات في عام 2018 كانت هذه النسبة 13% عام 2010 وهذه الفئة من الخدمات هي الأقرب إلى مفهوم تحول الاقتصاد إلى القطاع الثالث. وانخفضت حصة قطاع البناء في البداية من 14% إلى 10% بين عامي 1990 و 2001 ، لكنها بلغت 17% عام 2018 ، بفضل الاستثمارات العامة في هذا القطاع .وتعزى هذه الزيادة بوجه خاص إلى مشاريع الإسكان التي تشمل بناء 5 ملايين مسكن ومشاريع الأشغال العمومية والطاقة المائية الكبيرة، ومنها بناء الطريق السريع شرق غرب، وهو طريق يبلغ طوله أكثر من 1200 كيلومتر، والعديد من السدود والجسور. (AFICA, 2019).

وانخفضت حصة قطاع الصناعة في مجموع العمالة من 15.5% عام 1990 إلى % 13.5 عام 2018 ويشمل هذا الرقم المحروقات، التي تشكل نسبة منخفضة نسبياً من العمالة 2 %، بل إنها انخفضت إلى 1 %عام 2018 وقد تم تحويل جزء من الوظائف التي فُقدت في الصناعات التحويلية، لا سيما الحكومية منها، في منتصف التسعينات، إلى الإدارة والزراعة، نتيجةً لبرنامج التعديل الهيكلي. ومن جهة أخرى، أُنشئ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة عام 1994 من أجل'' امتصاص ''صدمة العمالة. (AFICA, 2019, p. 21) ، ولا توجد أي بيانات تتعلق بالقطاع الخاص. وبين عامي 1991 و 2016 ، ارتفع نمو الإنتاجية الظاهرة لليد العاملة إلى متوسط قدره5 %للزراعة، و 3 %للخدمات، و 2 -%للصناعة .وتنطوي هذه المعدلات المتوسطة على اتجاهات متباينة. فالإنتاجية في القطاع الصناعي كانت أعلى خلال الفترة (1991-2013) ، حيث بلغت 30 ألف دولار أمريكي، مقارنة بعشرة آلاف دولار في مجال الخدمات

ونحو 6300 دولار في مجال الزراعة. وتشمل الصناعة قطاع المحروقات، وهو قطاع يستخدم رأس المال بكثافة عالية جدا، ويعزى انخفاض مستوى الإنتاجية في الصناعة إلى حد كبير إلى انخفاض مستوى الإنتاجية في قطاع المحروقات، الذي شهد انخفاضا في إنتاجّه الاسمي إلى النصف اعتبارا من عام 2014 ،وتستفيد الخدمات من ارتفاع مستويات الدخل الناتج في القطاع المالي(المؤسسات المصرفية أساساً)وفي القطاع العقاري، الأقل كثافة في اليد العاملة. ومع ذلك، فإن الزراعة لحقت بالخدمات في عام 2013 بحوالي 13500 دولار)ولحقت الخدمات بمستوى إنتاجية الصناعة في عام 2014 بحوالي 18500 دولار. ومن ثم نلاحظ زيادة في إنتاجية قطاع الزراعة، والواقع أنها تعكس أثر الجهود المبذولة في هذا القطاع على مدى العقدين الماضيين.

ويشير التطور في إنتاجية اليد العاملة خلال السنوات(2001-2011) و الفترة (2011-2017) إلى أن الإنتاجية داخل القطاعات ظلت أعلى بكثير من الإنتاجية الشاملة لعدة قطاعات .وهذا يعكس تحولاً هيكلياً ضعيفاً في الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم (6): العمالة حسب القطاع (النسبة المؤوية) الشكل رقم (7): حصة العمل والانتاجية (2017)

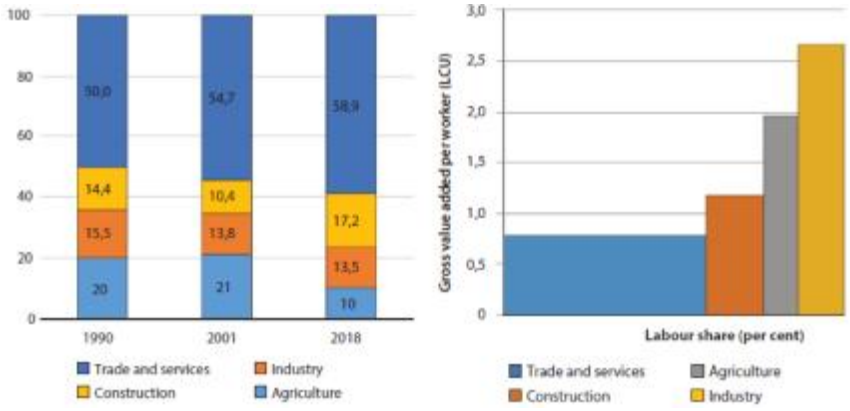

المصدر:تقارير الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2015، 2016، 2018.

رابعا: تنوع الصادرات :

يقاس تنوع صادارات بمؤشر هيرفيندال حيث كلما لما اقترب المؤشر من الصفر، زاد تنوع الصادرات، وكلما اقترب المؤشر من الوحدة، زاد تركيز الصادرات على عدد صغير من المنتجات، وفقا لتقرير البنك الدولي فان الجزائر تملك مؤشر لتركيز الصادرات مرتفعا حيث بلغ هذا المؤشر في عام 1995 مستوًى قدره 0,52 ، وبقي مستقرا عام 2016 بنفس القيمة(0.50) ،أما عام عام 2017 فقد ارتفع قليلا حيث بلغ 0.78 وعلاوة على ذلك، يبين تحليل طبيعة الصادرات ومحتواها أن صادرات المنتجات الجزائرية تتكون بصورة رئيسية من النفط الخام والمشتقات النفطية والجدير بالذكر في عام 2016 ، صدرت الجزائر منتجات أقل (93) مما كانت عليه قبل عشرين عاماً ومن ثم فإن هامش التراجع ضئيل. وهذا ما ادى بالحكومة الجزائرية بالإسراع الي وضع الاستراتيجية الوطنية للتصدير خارج المحروقات.

الشكل رقم (7): تطور عدد المنتجات المصدرة من قبل الجزائر خلال الفترة (1995-2019)

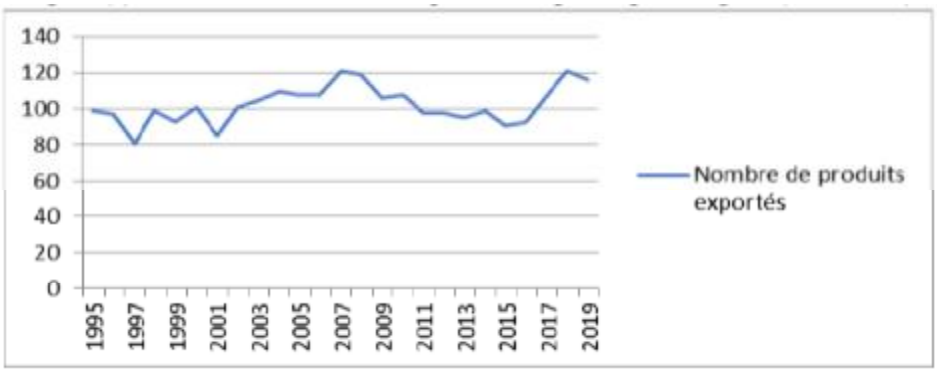

Source: (CNUCED ,2020)

كما تتميز التبادلات التجارية الجزائرية بالتركز في عدد قليل من البلدان، فبالنسبة بالموردين، تتقاسم خمسة بلدان سوق الواردات الجزائرية حيث استاثرت هذه البلدان الخمسة بنسبة 58 %من الواردات في عام 2000 وفي عام2016 ،وقد انخفضت هذه الحصة إلى 52%وتمت إزاحة فرنسا، التي كانت تحتل المركز الأول في عام 2000 (16.5%) ، على يد الصين في عام 2013 . فقد بلغت حصة هذه الأخيرة 18 % من إجمالي واردات الجزائر في عام 2016 .أما يتعلق بالزبائن(التصدير)، تشهد الصادرات تركيزا أكبر حيث استأثر أكبر خمسة زبائن للجزائر بنسبة 67 % من الصادرات في عام 2000 وانخفضت هذه الحصة بعد ذلك إلى 60 % في عام 2016 في حين أن إيطاليا لا تزال أكبر زبون للجزائر حيث تلقت 17.5 %من صادراتها في عام 2016 .

بلغت الصادرات خارج قطاع المحروقات 1.5 مليار دولار أمريكي، ومن بينها سلع مصنعة منخفضة التجهيز، ولكن بحصص ضئيلة جداً، لم تتجاوز 6 ملايين دولار أمريكي في عام 2006 ، والمنتجات شبه المصنعة هي الفئة الوحيدة من المنتجات التي تتجاوز عائدات صادراتها 100 مليون دولار أمريكي سنوياً. وتتألف هذه المنتجات بصفة رئيسية من مشتقات صناعة النفط والبتروكيماويات، بما في ذلك المذيبات، واليوريا والأمونيا. ويعكس ذلك اندماجاً منخفضاً جداً في سلاسل القيمة العالمية؛ ولهذا تأثير كبير على ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر التعقيد الاقتصادي .ويقيس هذا المؤشر مستوى تطور الاقتصاد وصادراته .وتحتل الجزائر المرتبة 89 من بين 127 دولة، والمغرب المرتبة 82 ، في حين تحتل تونس المرتبة 45. (AFICA, 2019, p. 10).

الشكل رقم (8): صادرات السلع حسب الاستخدام خلال الفترة (1995-2016)

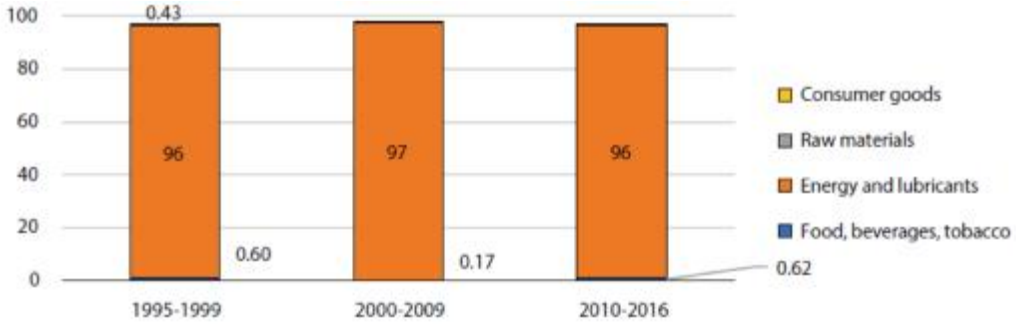

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2012 الى 2016.

بالتالي فإن الاقتصاد الجزائري ينطوي على إمكانات كبيرة، وهناك مبادرات من شأنها، رغم أنها لا تزال ضعيفة، أن تساعد على بدء تنويع الصادرات فقد رُصدت عمليات تصدير لمعدات زراعية وصناعية خفيفة إلى البلدان الأفريقية في عام 2018 ،كما تم تصدير منتجات زراعية. ووفقاً للجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، فلقد بلغت صادرات الفواكه والخضروات الطازجة 75 إلى 80 مليون دولار أمريكي عام 2018 ، بعد أن كانت 57 مليون دولار أمريكي في عام 2017 وفي تلك السنة، كان الجزء الأكبر من هذه الصادرات يتألف من التمور بقيمة تبلغ نحو 51 مليون دولار أمريكي. واستناداً إلى إحصاءات التجارة الخارجية للأشهر العشرة الأولى من عام 2018 ، بلغت صادرات المنتجات الزراعية(الفواكه والخضروات 54.5مليون دولار أمريكي، تتألف جميعها تقريباً من التمور (51.7مليون دولار أمريكي.). وشكلت المعدات الصناعية ثلث الواردات الجزائرية، في حين شكلت المنتجات شبه المصنعة خُمس الواردات.

وتتألف نصف الواردات من سلع مصنعة وخلال 20 عاما، انخفضت واردات فئة الأغذية، والمشروبات، والتبغ بنحو10 نقاط مئوية لفائدة فئة'' المعدات الصناعية ''وفئة'' المنتجات شبه المصنعة .''ويعزى ذلك إلى التطور الذي شهده فرع الأغذية الزراعية في القطاع الخاص خلال الفترة نفسها .وفي الواقع، ارتفعت حصة القطاع الخاص من القيمة المضافة الزراعية من 48% في عام 1990 إلى 83 %عام 2016 ونتيجة لذلك، زاد هذا القطاع مساهمته في الصادرات غير النفطية بمقدار 3.5 أضعاف. ففي عام 2000 ، لم تمثل صادرات قطاع الأغذية الزراعية سوى 5%من مجموع الصادرات غير النفطية. وفي عام 2016 ، ارتفعت هذه الحصة إلى 18% وتتألف هذه الصادرات في المقام الأول من منتجات منخفضة التجهيز، وعلى وجه الخصوص التمور والمشروبات.

الشكل رقم (9): ورادات الجزائر حسب مجموعة الاستخدام (بالنسبة المئوية)

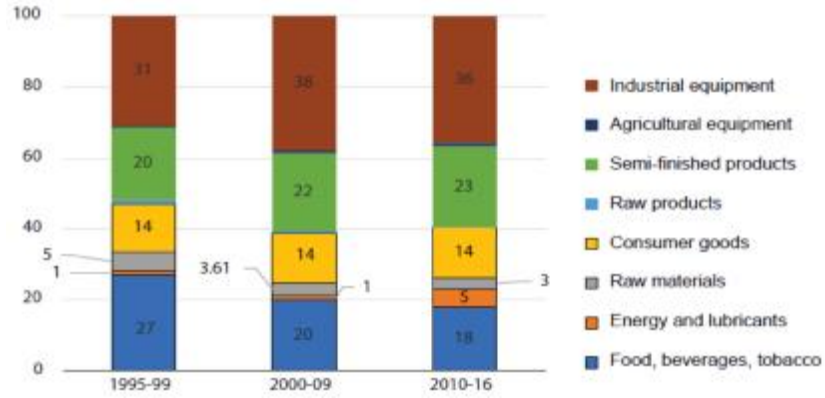

Source.CEA database.2000-2017

خامسا: مؤشر التعقيد الاقتصادي (حيز المنتج):

يمثل فضاء المنتج لكل بلد صادراته ذات الميزة النسبية الظاهرة، وبالتالي فهو يعبّر عن قدراته الإنتاجية وكفاءاته التجارية، ويوضح الشكل رقم 10 فضاء المنتج الخاص بالاقتصاد الجزائري حيث تمثل الدوائر الملونة منتجات تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية واضحة تتجاوز واحد، والدوائر الرمادية تشير إلى منتجات لا يملك فيها البلد ميزة نسبية واضحة، كما يشير حجم الدائرة إلى أهمية هذه الميزة، وإذا نظرنا إلى حيز المنتج للجزائر، فإن اللون الرمادي يهيمن، باستثناء بعض الدوائر القليلة الملونة، وترمز هذه الدوائر إلى النفط، والغاز الخام ومشتقاتهما. ويُلاحظ أن الدوائر البنية تمثل إمكانات الجزائر في مجال النفط والغاز فهي خارج المركز في الشكل البيانيأدناه، ما يعكس تدني

اندماجها في الصناعة المحلية. وينطبق الشيء نفسه على منتجات أخرى مثل الأمونيا، ومختلف أنواع الأسمدة، وبعض المنتجات الزراعية، وخاصة التمور.

الشكل رقم (10): حيز المنتج (الصادرات عام 2018)

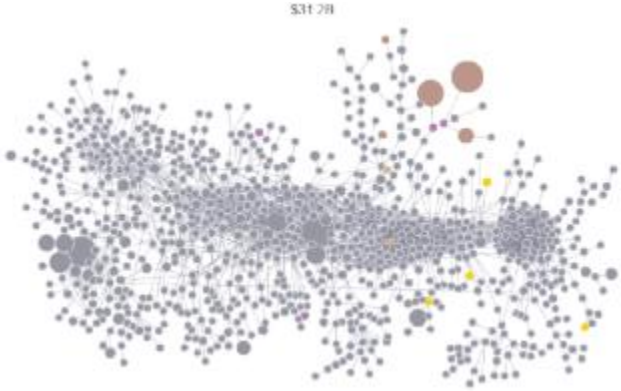

Source: Atlas of EconomicComplexity https://atlas.cid.harvard.edu/explore/network?country

والجزائر غائبة عن المنطقة الوسطى(أنظر الشكل أعلاه). فهذه المنطقة، التي ترمز إلى منتجات التكنولوجيا العالية، تتيح الإدماج والعودة إلى سلسلة القيمة العالمية .ومن ناحية أخرى، عند مقارنة حالة عام 1995 بحالة عام 2016 من حيث حيز المنتجات، يتضح أن هناك خسارة في المزايا النسبية الواضحة في بعض المنتجات مثل الحديد الخام7201-HS4 والهيدروجينات والغازات الخاملة 2804-HS4 والأغطية 6301-HS4 وقمصان الرجال والفتيان(6205-HS4) . وبالنسبة للمنتجين الأخيرين، من الواضح أن المنافسة من المنتجات الصينية قد أحبطت أي صناعة محلية .وبالنسبة للحديد الخام، من المفارقات أن خصخصة أكبر شركة عامة للمعادن والحديد الخام، وهي شرك''سيدار'' (المنبثقة عن إعادة هيكلة الشركة الوطنية للحديد والصلب)، لصالح شركة'' آرسيلور ميتال ''العالمية العملاقة في عام 2001، أسفرت عن نتائج مختلفة . وقد دفع ذلك الحكومة إلى تأميم الشركة مرة أخرى في عام 2015 .

سادسا:تنويع الاستثمار :

لم يتجاوز الاستثمار المباشر الأجنبي مطلقاً مبلغ 600 مليون دولار أمريكي حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ومع فتح قطاع الهواتف النقالة، ارتفع ارتفاعاً حاداً، متجاوزاً مليار دولار أمريكي للمرة الأولى. ويعكس عدم انتظام تدفق هذا الاستثمار الوارد التقلبات في جاذبية الجزائر على الصعيد الدولي. ولا يزال قطاع المحروقات القطاع الأكثر جاذبية له في الجزائر، حيث يسهم بنحو 80 %من الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد.

وفي المنطقة المغاربية، تجتذب الجزائر أقل قدر من الاستثمارات المباشرة الأجنبية. وخلال الفترة (2010-2017) كان أكثر من نصفه من نصيب المغرب (52%) ، تليه الجزائر (26%) ، ثم تونس (22%) وتلاشت في وقت لاحق الميزة التي اكتسبتها تونس في قطاع السياحة في أوائل التسعينات (AFICA, 2019, p. 15).

ونتيجة لسياسة الحكومة على مدى العقد الماضي، اجتذب قطاع الصحة وإنتاج الأدوية قدرا متناميا من الاستثمار المباشر الأجنبي. والمرتبة التي يشغلها قطاع البناء والأشغال العمومية والمياه هي نتيجة طبيعية للمشاريع الهيكلية الرئيسية التي شهدتها البلاد(الطرق

السريعة، والسدود، والموانئ، وما إلى ذلك .) ونظرا لندرة التمويل المقدم من الميزانية من المرجح أن تنخفض هذه الحصة في المستقبل .ويمكن الحفاظ عليها عن طريق عمليات تمويل في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص يحكمها تشريع قيد الإعداد.

وفي أوائل العقد الأول من الألفية الجديدة، كان قطاع الاتصالات المتنقلة هو القطاع الوحيد الذي اجتذب أكبر قدر من الاستثمار المباشر الأجنبي بعد المحروقات. وبعد منح رخصتين(جيزي وأوريدو)، يشهد هذا القطاع عوضا عن ذلك تدفقات خارجة كجزء من إعادة الأرباح إلى الوطن .ويمكن للقطاع الزراعي أن يحل محلها بفضل الاستثمارات الأميركية في أوائل عام 2018 في جنوب غربي البلاد ووسطها، حيث شُرع في إقامة مزارع حديثة كبيرة لتربية الماشية ومساحات كبيرة لزراعةٍ الحبوب والأعلاف.

ويعاني تنويع الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد، شأنه شأن الاستثمار الخاص المحلي، من بيئة أعمال غير مواتية وإطار تنظيمي متقلب، ويتجلى هذا في بنية الصادرات حسب مستوى تعقيدها التكنولوجيحيث أن السلع المصنعة موجودة بمستويات ضئيلة في هيكل الصادرات الجزائرية كما تملك الجزائر أقل حصة من منتجات التكنولوجيا المتوسطة والعالية مقارنة مع كل من تونس والمغرب.

ومع ذلك، من المأمول أن تتحسن الحالة في السنوات المقبلة، نتيجة لإدراك الحكومة الحاجة إلى التعجيل بتنويع الاقتصاد، مدفوعة في ذلك بأزمة الميزانية التي تبدو مستدامة، حيث بدأت شركات خاصة جزائرية في عام 2015 في تصدير منتجات إلكترونية عالية القيمة، وفي عام 2016 ، تم توقيع عقد تصدير منتجات إلكترونية بقيمة 50 مليون دولار أمريكي(سلع بترولية نظيفة وسلع تتعلق بتقنية الهاتف المحمول) مع البرتغال وإسبانيا. وفي عام 2018 ، تم توقيع عقد مماثل مع إيطاليا. وهذه القيمة، التي تبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي، يمكن أن تصل إلى 10 ملايين دولار أمريكي في عام 2019 وفي حين أن القيم منخفضة نسبيا، فإنها تبشر بانبثاق دينامية جديدة للبلد.

الشكل رقم (11) : صادرات السلع المصنعة حسب مستوى التكنولوجيا (نسبة مئوية)

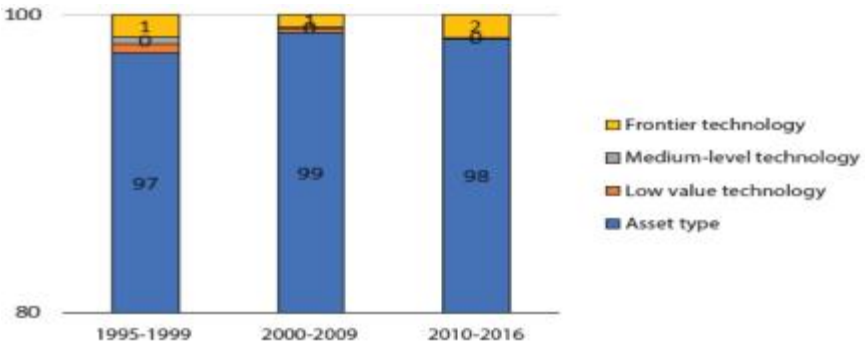

Source: United Nations Conference on Trade and Development, https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx.

ونظرا لأن الجزائر لديها قدر أكبر من الصناعات الثقيلة والبترولية في منطقة المغرب العربي، فإن مؤشر انبعاثات الكربون فيها أعلى مقارنة بالمغرب وتونس .ومع ذلك، بُذلت جهود كبيرة على مدى عشرين عاما .وقد انخفض المؤشر إلى النصف بين عامي1990، 2014 ومن 0.44 إلى 0.23 ويعزى هذا الانخفاض، في جزء منه، إلى انخفاض النمو وفي جزء آخر إلى الجهود الرامية إلى بناء صناعات أقل كثافة في استخدام الطاقة.

خاتمة :

من خلال معالجة إشكالية التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الجديد خلال الفترة (2016-2030)، وبناءا علي تحليل مؤشرات التحول الهيكلي للجزائر تم التوصل إلي النتائج التالية:

- تشير المؤشرات الاقتصادية بعد تطبيق الجزائر للنموذج الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030) إلي تحسن طفيف على كل المستويات خاصة علي مستوى القطاع الزراعي والطاقات المتجددة غير أنه يبقي غير كاف حيث لم تتغير تبعية النمو الاقتصادي لقطاع النفط على مدى فترة طويلة من الزمن، علي الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط في عام 2000 سمح بتدارك النقص في الهياكل الأساسية اللازمة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الكبيرة (بما في ذلك الإسكان)، ولكن الاستثمار الخاص ظل ضعيفاً، حيث يمثل 10 %فقط من إجمالي الاستثمارات. ولا يزال تنويع الاقتصاد، وصادراته بطيئا ويشكل تحديا رئيسيا للجزائر، في سياق الانخفاض المستمر في أسعار النفط، وكذلك في الإنتاج.
- تتركز الصادرات بشكل كبير في قطاع النفط، التي تمثل 95% من الصادرات على مدى فترة طويلة من الزمن(1990-2019) لا تتجاوز الصادرات خارج قطاع المحروقات ومشتقاتها سوى مليار دولار، مع عدد قليل جدا من المنتجات 100 منتج مقارنة بأكثر من 200 منتج في البلدان المجاورة .ولكن يمكن أن تزيد الجزائر من صادراتها، خاصة في مجال الزراعة.
- يتسم التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري بالبطء، وتعد مساهمة قطاع المحروقات الدعامة الرئيسية للنمو الاقتصادي .وتمثل الصناعة خارج المحروقات أقل من 15 % من القيمة المضافة للاقتصاد .وينعكس ضعف القطاع الصناعي في انخفاض تطور الاقتصاد والصادرات، مقاسا بمؤشر التعقيد الاقتصادي .وهكذا فإن الجزائر تحتل المرتبة 89 من بين 127 بلدا .وبالإضافة إلى انخفاض ثقل الصادرات خارج المحروقات، تنخفض الصادرات الجزائرية إلى حوالي 100 منتج.
- رفعت الواردات المنافِّسة من الصين في بادئ الأمر، ثم من تركيا، تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة في إقامة الصناعات التقليدية من جديد في قطاعات الصناعات الحرفية والجلود والمنسوجات .وانعكس ذلك على شكل الفضاء المنتج في الجزائر، الذي تراجعت إمكاناته بين عام 1995 و 2016 فالمنتجات الأربعة(الحديد الخام والهيدروجين والغازات الخاملة، والبطانيات، وقمصان الرجال والفتيان)التي كانت فيها للجزائر مزايا نسبية ظاهرة اختفت في غضون عشرين عاما رغم سياسات حفز الصناعة والتدابير المتخذة لحفز الصادرات خارج المحروقات.
- شهد هيكل العمالة تقدما في قطاع الخدمات، وانخفضت حصة القطاع الزراعي من العمالة بمقدار النصف تقريباً بين عامي 1990و 2018 ، من 20.1 %إلى 10.4 % وفي الوقت نفسه، انخفضت حصة الصناعة بشكل طفيف، من 15.5% إلى 13.5% وزادت العمالة في التجارة والخدمات من 50% إلى58.9 % وتضاعفت حصة'' الخدمات القابلة للتداول التجاري ''في 8 سنوات، من 13% في عام2010 إلى 26% في عام 2018 غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الخدمات تهيمن عليها الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، التي تتصل أساساً بنقل البضائع والبيع والشراء. ولم تتحسن الإنتاجية عموما بشكل كبير، حيث تباينت النتائج حسب القطاعات .وبين عامي 1991 و 2016 ، ارتفع نمو الإنتاجية الظاهرة لليد العاملة إلى متوسط قدره % 5 للزراعة، و 3% للخدمات، و 2 -% للصناعة .وبلغ متوسط نمو الإنتاجية الإجمالي % 1.11فقط خلال هذه الفترة .ولم يسهم التحول الهيكلي إلا بالقليل جدا في إجمالي الزيادة في الإنتاجية التي تعزى أساسا إلى زيادة الإنتاجية داخل القطاع نفسه، وذلك في قطاعي الزراعة.

وبناءا علي النتائج السابقة ندرج الاقتراحات الآتية التي ستؤدي الي نجاح نموذج النمو للفترة (2016-2030):

- ضرورة تسريع وتيرة تنويع الاقتصاد الجزائري ، بما فيه تنويع الصادرات والاستثمار والإنتاج.
- ضرورة تغيير السياسة الصناعية عبر إعادة توجيهها نحو المنتجات الأكثر دينامكية وعالية الكثافة من التكنولوجيا الجديدة، وينبغي مرافقة هذه العمليات التي يُنتظر أن تنتج قيمة مضافة أكبر باستراتيجيات مناسبة للصادرات تساعد على الدخول إلى الأسواق الواعدة وتنويع الشراكات والأسواق.
- ضرورة تفعيل دور مختلف الجهات الفاعلة في عملية التنويع الاقتصادي(الدولة، والقطاع الخاص،والشركاء الاقتصاديين الدوليين .).
- ضرورة الاهتمام بتفعيل سياسات التعليم والتطوير والبحث باعتبارها وسيلة لتوسيع نطاق المنتجات على نحو أسرع بفضل عمالة أكثر تأهيلاً ونظم إنتاج إبتكارية .
- تحسين نوعية المؤسسات الدولة: حيث يعاني الاقتصاد الجزائري من العديد من الاختلالات، التي تعود أسبابها إما إلى الأسواق وإما إلى المؤسسات .وينبغي التركيز على إجراء الإصلاحات الأساسية التي تحد من الاختلالات من خلال وضع السياسات العامة وتنفيذها؛تحسين فعالية الإنفاق العام ، سياسات المنافسة وتعزيز قدرة الدولة على جعل السياسات والخدمات العامة أكثر كفاءة، وأن تكون أكثر دعماً لنمو القطاع الخاص.
- ضرورة إعادة التفكير في اعتماد التمويل غير التقليدي لتدارك أثاره السلبية واستبداله باليات تمويل إسلامية.
- ضرورة اعتماد سياسة تجارية تشجع إنشاء وتطوير الصناعات وإعادة النظر في سياساتها التجارية وجعلها أداة للتطور الصناعي ولخطط التح و الهيكلي .في هذا الإطار من الضروري تعزيز المنتجات المصنعة وكذا الحماية الذكية للصناعات الناشئة، ليشكلان أهم مجالات التدخل في إطار السياسة الانتقائية.
- الاندماج في سلاسل القيمة العالمية حيث يمثل فرصة لتطوير قطاع الصناعات التي قد تلغيها الأسواق العالمية، كما أن التصدير على امتداد سلاسل القيمة الإقليمية باتجاه بلدان(المغرب العربي) في نفس مستوى التنمية يمكن من تشجيع انفتاح القطاعات الناشئة والهشة، لتكون هي حجر الأساس للتحول الهيكلي.

قائمة المراجع:

1. أوضايفية حدة، التنويع الاقتصادي وإشكالات التحول الهيكلي في الجزائر، كتاب جماعي حول الأساليب الحديثة لقياس لتنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته،المركز الديمقراطي العربي، 2020، ص19.
2. محمد أمين عزاوي، إحسان الخليع، التنمية الصناعية لتحقيق التحول الهيكلي، تقرير حول التوقعات الاقتصادية للدول في منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية وتدريب للدول الإسلامية سيسرك،2017، ص 161.
3. ربيع نصر، قياس التحول الهيكلي،مجلة جسر التنمية العدد74، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2008، ص 3.
4. علياء محمد علي أصرف، أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، 2016، ص35.

5. كريمة حبيب،عادل زقرير، إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد5 جامعة الوادي،2018 ، ص120.
6. هدى بن محمد ، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مصر، العدد5، 2020، ص 55.
7. لوصيف عمار، عابد لزهر، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات رؤية استشرافية، مجلة العلوم الإنسانية العدد52، جامعة قسنطينة، 2019.
8. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير الأول عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي ، أديس أبابا، إثيوبيا،2019، ص22.
9. تقارير الديوان الوطني للاحصائيات سنوات مختلفة 2000 إلي غاية 2018.
10. تقارير البنك الدولي ، الاحصائيات السنوية سنة 2000 إلي غاية 2018.

11. Economic Commission for Africa ةLe secteur des énergies renouvelables en Afrique du Nord Situation actuelle et perspectives, United Nations Addis Ababa, Ethiopia,2012.
12. Economic Commission for Africa ,Quality of institutions and structural transformation: Distortions and resource allocation, United Nations Addis Ababa, Ethiopia,2019.
13. Economic Commission for Africa ,Misallocation of resources, structural transformation and productivity growth in North Africa , United Nations Addis Ababa, Ethiopia,2015.
14. ECA, Structural transformation, employment, production and society ,STEPS ALGERIA, United Nations Addis Ababa, Ethiopia ,2019.
15. United Nations Conference on Trade and Development, https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/ tableView.aspx

الهوامش:

Bibliographie

1. AFICA, E. C. (2019). *Structural transformation, employment, production and society ,STEPS ALGERIA*. Addis Ababa, Ethiopia: United Nations .
2. Africa, E. C. (2015). *Misallocation of resources, structural transformation and productivity growth in North Africa* . United Nations Addis Ababa, Ethiopia: ECA Subregional Office for North Africa.
3. Africa, E. C. (2019). *Structural transformation, employment, production and society ,STEPS ALGERIA*. Addis Ababa, Ethiopia.
4. ECA. (2017). *Territorialization of industrial policy and inclusive growth in North Africa*. UNITED NATIONS.
5. forAfrica, E. C. (2012). *Le secteur des énergies renouvelables en Afrique du Nord Situation actuelle et perspectives*. Addis Ababa, Ethiopia: United Nations.
6. ONS. (2015-2016-2018). Algerie.
7. الدولي, ا. (2000-2018). *تقارير الاحصائيات السنوية للدول*.
8. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. (2019). *التقرير الأول عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي*. أديس أبابا، إثيوبيا: مكتب شمال افريقيا .

9. أوضايفية حدة. (2020). التنويع الاقتصادي واشكالات التحول الهيكلي في الجزائر. *تاب جماعي حول الاساليب الحديثة لقياس لتنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته* (صفحة 19). برلين: المركز الديمقراطي العربي،.

10. ا. ا, بتصرف (2017). *Territorialization of industrial policy and inclusive growth in North Africa.*

11. ربيع نصر. (2008). قياس التحول الهيكلي. *مجلة جسر التنمية العدد74 المعهد العربي للتخطيط بالكويت، .*

12. علياء محمد علي أصرف. (2016). *أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني*. الجامعة الاسلامية غزة: مذكرة ماجستير تخصص اقتصاديات التنمي.

13. كريمة حبيب،عادل زقرير. (2018). اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وارساء النمو المستدام. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة* ، العدد5 جامعة الوادي.

14. لوصيف عمار، عابد لزهر. (2019). نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات رؤية استشرافية. *مجلة العلوم الإنسانية العدد52، جامعة قسنطينة .*

15. محمد أمين عزاوي. (2017). *إحسان الخليع، التنمية الصناعية لتحقيق التحول الهيكلي، تقرير حول التوقعات الاقتصادية للدول في منظمة التعاون الإسلامي*. تركيا: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية وتدريب للدول الإسلامية سيسرك.

16. هدى بن محمد. (2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد5، مصر .*